

مختصر القواعد السلفية

في الصفات الربانية

إصدار

د. محمود عبده

عبد الرازق

إن الحمد لله لحمده نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحشر: ١٨] أما بعد:

فلم تزل جهود الباحثين متواصلة في الكشف عن معتقد أهل السنة والجماعة بصورته النقية التي استقرت في قلوب الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ولقد راودتني الرغبة عبر فترات طويلة في إعداد ملخص جامع ومختصر نافع للقواعد السلفية في الصفات الربانية بحيث تكون أفكاره معبرة عن الرأي الرشيد دون تعصب أو خلاف أو تعقيد، فاستعنت بالله ذي العرش المجيد واستلهمته التوفيق إلى

القول السديد، وقسمت هذا المختصر على وجه التحديد إلى أربعة مباحث أساسية تمثل عمدة القواعد السلفية التي ورد بها تراث السلف الصالح على وجه العموم وتراث شيخ الإسلام ابن تيمية على وجه الخصوص. كما جعلت كل مبحث مكوناً من قاعدة واحدة وكل قاعدة لها محذورات محدّدة، فجاء هذا البحث على النحو التالي:

المبحث الأول وقد اشتمل على ما يلي:

- القاعدة الأولى: التوحيد أساس الاعتقاد السلفي في باب الصفات.
- محذورات القاعدة الأولى:
- ١- التمثيل المبني على قياس المماثلة.
- ٢- التكييف المبني على قياس الشمول.

المبحث الثاني وقد اشتمل على ما يلي:

- القاعدة الثانية: إثبات الصفات على مراد الله ورسوله.
- محذورات القاعدة الثانية:
- ١- التعطيل ورد النصوص الثابتة في الكتاب والسنة.
- ٢- التحريف المبني على التأويل بغير دليل.

المبحث الثالث وقد اشتمل على ما يلي:

- القاعدة الثالثة: الكف عن طلب الكيفية المتعلقة بالحقائق الغيبية.
- محذورات القاعدة الثالثة:
- ١- تفويض معاني النصوص الذي وصم به السلف الصالح.
- ٢- تقديم العقل على النقل في التعرف على أوصاف الله.

المبحث الرابع وقد اشتمل على مايلي :

- القاعدة الرابعة: الإيمان بما جاء في الوحي كله سواء في الأسماء والصفات أو في سائر الموضوعات الأخرى.

- محذورات القاعدة الرابعة:

١- بدعة المعتزلة في إثبات الأسماء ونفي الصفات.

٢- بدعة الأشعرية في إثبات سبع صفات دون غيرها مما ورد في النقل.

الخاتمة

ثم أنهيت البحث بخاتمة توضحُ السبب في كون الضابط الذي وضعه شيخ الإسلام ابن تيمية من أسلم الضوابط في باب الأسماء والصفات.

وفي الختام أسألُ الله رب العرش العظيم أن ينفع بهذا العمل جميع المسلمين في كل مكان وأن يكون ذخراً للموحدين على مدار الزمان.

وكتبه الفقير إلى عفو ربه

د. أبو عبد الرزاق محمود عبد الرزاق

المبحث الأول

وقد اشتمل على مايلي:

القاعدة الأولى: التوحيد أساس الاعتقاد السلفي في باب الصفات

محذورات القاعدة الأولى

١- التمثيل المبني على قياس المماثلة

٢- التكييف المبني على قياس الشمول

القاعدة الأولى

القاعدة الأولى التي قام عليها اعتقاد السلف الصالح في التعرف على أوصاف الله عز وجل هي توحيده وإفراده عن سواه، فهم يتميزون عن سائر الناس بالتوحيد، سواء كان ذلك في إيمانهم بربوبية الله تعالى وإفراده بالخلق والأمر، كما قال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، أو كان في عبادتهم له كما قال: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥]، فلا يخضعون عن محبة لأحد إلا الله ولا يشركون معه سواه، أو كان في إيمانهم بما أثبتته الله لنفسه من أنواع الكمالات في الأسماء والصفات.

فالتوحيد يُفصِّدُ به في باب الصفات أفراد الله سبحانه وتعالى بذاته وصفاته وأفعاله عن الأقيسة والقواعد والقوانين التي تحكم ذوات المخلوقين وصفاتهم وأفعالهم.

والدليل على ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فبيّن سبحانه انفراده عن أوصاف المخلوقين بجميع ما ثبت له من أوصاف الكمال والجلال وعلوّ شأنه فيها على كل حال، وقال تعالى في أوّل

سورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وقال في نهايتها مبيّناً معنى الأحديّة: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ فالأحد هو المنفرد بأوصاف الكمال الذي لا مثيل له فنحكم على كَيْفِيَّةِ أوصافه من خلاله، ولا يستوي مع سائر الخلق فيسري عليه قانون شامل أو قواعد تحكمه كما تحكمهم لأنه المتّصف بالتوحيد المنفرد عن أحكام العبيد، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، أي هل تعلم له شبيهاً مناظراً يذانيه أو يساويه أو يرقى إلى سُمُو ذاته وصفاته وأفعاله، وعلى ذلك فلا يمكن بحال من الأحوال أن نُخضع أوصاف الله لما يحكم أوصاف البشر من قوانين.

فمن البلاءة العقلية أن نطبق قوانين الجاذبية الأرضية على استواء الله على عرشه أو على حملة العرش أو على نزوله إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل، لأن ذلك ينطبق على الكائنات الأرضية ولا ينطبق على رب البرية، فهو منفرد مُتَوَحِّد عن قوانين البشر بذاته وصفاته وأفعاله.

ومعلوم أننا لم نر الله عز وجل، ولم نر له مثيلاً أو شبيهاً أو نظيراً، والشيء لا يعرف إلا برؤيته أو برؤية نظيره فكيف نقول كما قالت الجهمية والمعتزلة والأشعرية^(١): لو كان الله على العرش لكان محمولاً.

(١) الجهمية: أتباع الجهم بن صفوان أوّل من ردّ النصوص الثابتة في كتاب الله وعطلها عن مدلولها لأنها تخالف رأيه وعقله الفاسد، وكان ذلك بعد مناظرة مع أناس من المشركين عبدة الكواكب يقال لهم السَّمِيَّة، فكان عما كلموا به الجهم أن قالوا له: ألست تزعم أن لك إلهاً؟ قال الجهم: نعم، فقالوا له: فهل رأيت إلهك؟ قال: لا، قالوا: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا، قالوا: فهل شممت له رائحة؟ قال: لا، قالوا: فوجدت له حساً؟ قال: لا، قالوا: فما يدريك أنه إله؟ فتحيّر الجهم وامتنع عن الصلاة أربعين يوماً ولم يرجع إلى كتاب الله ليعرف أن الله لا يُرَى في الدنيا لأننا في دار اختبار وابتلاء ولكن يُرَى في الآخرة لأنها دار نعيم وجزاء، فأجابهم الجهم برأي باطل: وقال إن الله في كل مكان كالروح في الجسد لا يُرَى له وجه ولا يسمع له صوت، فنقّى أن يكون الله في السماء على العرش كما هو اعتقاد السلف وعطل نصوص الكتاب والسنة التي وردت في صفات الله وهذا الكلام الباطل التزمه أخفاده من المعتزلة والأشعرية، وقيل للجهم وأتباعه الجهمية، وقد مات الجهم مقتولاً في آخر أيام الدولة الأموية بسبب آرائه الفاسدة، انظر (بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية تحقيق محمد بن

ولذلك فإنَّ السلف الصالح فرَّقوا بين النصوص التي تدلُّ على المخلوق والنصوص التي تدلُّ على الخالق، فالنصوص التي تدلُّ على المخلوق تليق به وظاهرها مراد في حقه وهي معلومة المعنى لورودها في القرآن والسنة باللغة العربية وكذلك معلومة الكيفية، لأننا نراها بالحواس البصرية أو نرى نظيرها فنحكم عليها

=عبدالرحمن بن قاسم (ط ١) مطبعة الحكومة مكة المكرمة) سنة (١٣٩٢هـ) (١/١٤٠، (٢/٦٣)،
(وشرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية تحقيق إبراهيم سعيداي (ط ١) مكتبة الرشد الرياض) سنة
(١٤١٥هـ) (٢/١٦٧)، (والفرق بين الفرق لأبي منصور عبدالقادر البغدادي (ط ٢) دار الآفاق الجديدة
بيروت) سنة (١٩٧٧م) (ص ١٩٩)، (واعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين لأبي عبدالله محمد بن الحسين
الرازي تحقيق علي سامي النشار طبعة دار الكتب العلمية بيروت) سنة (ص ٦٨).
والمعتزلة: طائفة على منهج الجهمية لكن تنسب إلى رجل يُسمّى واصل بن عطاء من تلاميذ الحسن
البصري سُمُّوا بذلك لأن واصل بن عطاء لما خالف شيخه الحسن في حكم مرتكب الكبيرة اعتزله، فقال
الحسن: اعتزلنا واصل فأطلق الناس على واصل ومن رافقه المعتزلة، وقد تَمَكَّن أهل الاعتزال من نشر
مذهبهم في نفي أوصاف الله وقالوا بأنه ليس على العرش كما أخبر وهو في كل مكان كالجهمية، وأنه لا
يتكلم ولا يسمع وأن القرآن مخلوق خلقه الله في محمّد ﷺ كما خلق سائر الأشياء، وقد وصلوا إلى الحكم
أيام خلفاء بني العباس المأمون والمعتصم والواثق وقتلوا من السلفيين العديد لأنهم خالفوهم في الرأي،
وعذَّبوا الإمام أحمد بن حنبل فسجنوه وضربوه حتى يقول بقولهم، ولكنه أبى حتى نصره الله عليهم،
انظر تفصيل مذهبهم في (اعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين) (ص ٣٨)، والفرق بين الفرق (ص ٩٣)،
(والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم مكتبة الخانجي القاهرة) (٢/٩٧).

والأشعرية: انتسبوا أبي الحسن الأشعري كان على مذهب المعتزلة وعاد تائباً إلى مذهب السلف، لكن
المتسبين إليه اتبعوه على منهجه الاعتزالي لا السلفي، فقدّموا عقولهم وآراءهم على الكتاب والسنة،
ونفوا علو الله على عرشه، وقالوا إنّ الله في كل مكان كقول الجهمية والمعتزلة وعطّلوا أوصاف الله
الواردة في الكتاب والسنة تحت ادعاء التنزيه، وزعموا أن اعتقاد الأشعرية هو اعتقاد أهل السنة
والجماعة، وهذا المذهب هو السائد الآن في أغلب البلاد الإسلامية ويدرس في معظم المؤسسات
التعليمية على أنه اعتقاد أبي الحسن الأشعري، وهذا خطأ كبير لأن هذه العقيدة هي عقيدة الفخر
الرازي وأبي حامد الغزالي وغيرهما أما أبو الحسن الأشعري فمؤلفاته (كالإبانة عن أصول الديانة
وأصول أهل السنة والجماعة) موجودة بيننا وتدلُّ يقيناً على خلاف ذلك، انظر (شرح العقيدة
الأصفهانية) (٢/٢٠٣) و(بيان تلبيس الجهمية) (١/١١٧).

بالتشابه أو المثلية، أما النصوص القرآنية والنبوية التي تدل على الخالق فهي معلومة المعنى أيضاً لأن الله عز وجل خاطبنا باللغة العربية لا باللغة الأعجمية، فلا يمكن القول إن كلام الله بلا معنى أو يشبه كلام الأعاجم والألغاز التي لا تفهم، أما الكيفية الغيبية للصفات الإلهية التي دلت عليها هذه النصوص فهي كيفية حقيقية معلومة لله تليق به لكنها مجهولة لنا لا نعلمها، لأننا ما رأينا الله فقال نبينا ﷺ: «تَعْلَمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يَمُوتَ»^(١)، وما رأينا لكيفيته سبحانه وتعالى نظيراً لحكم عليها من خلاله، إذ يقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

والمسلم العاقل يعلم يقيناً أن الفرق كبير بين مخلوقات الدنيا ومخلوقات الآخرة، وأن الله سبحانه وتعالى أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات من المطاعم والملابس والمناكح والمساكن، وأخبر أن فيها لبناً وعسلاً وخمراً ولحماً وماءً وحريراً وذهباً وفضةً وفاكهةً وقصوراً، وهذه المخلوقات الغيبية تتوافق في الأسماء فقط مع المخلوقات التي في الدنيا من المطاعم والملابس والمناكح والمساكن وليست مماثلة لها أبداً بل بينهما من الفرق ما لا يعلمه إلا الله تعالى، فالخالق سبحانه وتعالى في ذاته وصفاته أعظم فرقاً وأسمى توحيداً وتُميُزاً من ذات المخلوق وصفاته^(٢).

وإذا كانت العقول قاصرة عن إدراك الروح التي فينا أو التعرف على شكلها على الرغم من كونها داخل أبداننا، لأننا لم نرها أو نرى لها نظيراً، فالله تعالى أولى أن نعجز عن تكييف ذاته وصفاته، وإذا كان النافي لصفات الروح جاحداً مُعْطِلاً لها، وكان من مثلها بما نشاهده من المخلوقات جاهلاً مُمَثِّلاً لها بغير شكلها، وهي مع ذلك موجودة لها أوصاف حقيقية، فالخالق سبحانه وتعالى أولى أن يكون النافي لصفاته جاحداً مُعْطِلاً ومن قاسه بمخلقه جاهلاً به مُمَثِّلاً، وهو سبحانه وتعالى له

(١) أخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة برقم (٢٩٣١).

(٢) انظر المثلان المضروبان لشيخ الإسلام ابن تيمية في الرسالة التدمرية ضمن مجموع الفتاوى (٢٨/٣).

محذورات القاعدة الأولى

من الأمور الهامة التي ينبغي الحذر منها صيانة للقاعدة الأولى حتى لا يهدم التوحيد في قلب المسلم أو تشوبه شائبة أن يحذر من نوعين من القياس حرمهما الله على من استخدمهما في حقه، وقد وقع فيهما أهل الضلال من المُمَثِّلَة والمُشَبَّهَة الذين جسدوا في أذهانهم صوراً للمخلوقات وزعموا أن أوصاف الله التي وردت بها النصوص في الكتاب والسنة على هذه الكيفية، وقد استخدم المُمَثِّل النوع الأول من القياس، والنوع الثاني استخدمه المُكَيِّف ويطلق عليه أيضاً المُشَبَّه.

النوع الأول: قياس التمثيل وهو إلحاق فرع بأصل في حكم جامع لعله، كقياس الأفيون على الخمر في التحريم لعله الإسكار، فالمُمَثِّل الذي يقول: له وجه كوجهي واستواء كاستوائي جعل صفة الإنسان التي لا يعرف غيرها أصلاً، وجعل صفة الله التي دلت عليها النصوص فرعاً ثم طابق الفرع على الأصل وحكم بينهما بالتمائل، ولو سئل عن السبب في هذا التمثيل؟ لقال: لأن الله له أوصاف، والإنسان له أوصاف فهذا يوجب التماثل، ومن أجل ذلك حكمت بأن استواء الله على العرش يماثل استواء الإنسان، ووجه الله يماثل وجه الإنسان، ويد الله تماثل يد الإنسان وهكذا في سائر أوصاف الله وأوصاف الإنسان، قيل له: (ما من شيتين إلا بينهما قدر مشترك وقدر فارق فمن نفى القدر المشترك فقد عطل ومن نفى القدر الفارق فقد مثل)^(٢) فقد علم العقلاء أن قول المُمَثِّل باطل لا يتوافق مع العقل السليم، فلو قيل: طائر كبير وفيل كبير فهل صورة الطائر كصورة الفيل لأنهما اشتركا في لفظ كبير؟ وإذا كانت أوصاف البشر مختلفة فهناك فرق كبير بين عرش بلقيس وعرش سليمان

(١) السابق (٢٨/٣).

(٢) «الرسالة التدمرية ضمن مجموع الفتاوى» (٦٩/٣).

ووجه يوسف عليه السلام ووجه غيره من بني الإنسان، فإنَّ الفرق أعظم وأكبر من باب أولى بين أوصاف الخالق سبحانه وتعالى وأوصاف المخلوق وسَيَقَرُّ المسلم في خشوع وخضوع أن استواء الله ليس كاستواء البشر ووجه الله ليس كوجه البشر وأوصاف الله ليست كأوصاف البشر وأنَّ الله ليس كمثله شيء في ذاته وصفاته وأفعاله وهذه طريقة الموحدين.

أما المُمَثِّل لأوصاف الله بأوصاف البشر فهو ظالم لنفسه مُتَقَوِّلٌ على ربه ما ليس له به علم، فهو في الحقيقة تخيل في ذهنه أنَّ صفة الله الواردة في نصوص الكتاب والسنة كصورة إنسان من البشر وعَظَمَها له الشيطان فعبدها على أنها المقصود عند ذكره لأوصاف الله، وهو في الحقيقة إنما يعبد صنماً، ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في وصف حال المُمَثِّل: المُمَثِّل يعبد صنماً^(١).

النوع الثاني: قياس الشمول وهو القانون الشامل أو الأحكام العامة التي تطبق على جميع الأفراد أو كما عَرَفُوهُ بأنه قياس كُلِّي على جُزئي.

فالمُكَيِّف أو المشبه الذي يستخدم قياس الشمول جعل الكيفية التي تحكم أوصاف الإنسان قانوناً يحكم به على أوصاف الرحمن كقوله: لو كان الله متصفاً بالكلام لكان له فم ولسان، لأنه لم ير المتكلم في أحكام الدنيا إلا على هذه الكيفية، وكقوله: لو كان على العرش لكان محمولا فطبق قانون الجاذبية الأرضية على كيفية استواء الخالق كما يطبقها على استواء الإنسان أو حملة للأشياء، ومعلوم أن صاحب الفطرة السليمة يأبى أن يقال مثل هذا في أوصاف الله، بل يعلم أن هذه الأحكام ربما لا تطبق على الإنسان خارج نطاق الجاذبية الأرضية، مثل أماكن انعدام الوزن أو المحطات الفضائية، أو ربما يسمع صوتاً من غير فم أو لسان كما يرى المسجل يعيد الصوت ويكرره كأنه إنسان.

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق د. محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية الرياض (٣٤٨/٦)، و«الأربعين» لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى (١٩٦/٥)، و«مسألة تحسين العقل وتقييده» لابن تيمية ضمن الفتاوى (٤٣٢/٨).

وإذا قيل: لا يدخل قاعة الاختبار في الكلية إلا طلاب السنة النهائية، علم العقلاء أن ذلك لا ينطبق على الأساتذة المراقبين أو القائمين على النواحي الإدارية.

وإذا قيل: لا يدخل المصنع إلا العاملون، علمنا أن ذلك لا ينطبق على صاحب المصنع ومن رافقه، وهكذا يعلم العقلاء بالفطرة أن القوانين التي تحكم أوصاف البشر لا تنطبق على رب البشر، وأن الله ليس كمثله شيء في ذاته وصفاته وأفعاله، وعلى ذلك يلزم الاحتراز من استخدام هذين النوعين من القياس في حق الله، قياس التمثيل وقياس الشمول لأن النتيجة المترتبة على استخدام الممثل لقياس التمثيل واستخدام المكيف المشبه لقياس الشمول هي:

١- تعطيل العلم الصحيح بأوصاف الحق التي وردت في نصوص الكتاب والسنة تحت ستار التمثيل والتشبيه، ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: كُلُّ مُمَثِّلٍ مُعْطَلٌ^(١).

٢- الافتراء على الله سبحانه حيث ادّعى في وصف الله ما لا علم له به، وزعم أن أوصاف الله تشبه أوصاف البشر، وهي في الحقيقة ليست كذلك وقد حَرَّمَ الله عز وجل ذلك فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣] وقال أيضاً: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

(١) انظر «الرسالة التذميرية» لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى (٣/٧، ٣/٤٩)، و«بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» لابن تيمية تحقيق محمد بن عبدالرحمن بن قاسم (ط١) مطبعة الحكومة مكة المكرمة سنة (١٣٩٢هـ، ٢/٩٥).

المبحث الثاني

وقد اشتمل على مايلي:

القاعدة الثانية: إثبات الصفات على مراد الله ورسوله

محذورات القاعدة الثانية:

١- التعطيل ورد النصوص الثابتة

٢- التحريف المبني على التأويل بغير دليل

القاعدة الثانية

القاعدة الثانية التي قام عليها اعتقاد السلف الصالح هي إثبات الصفات على مراد الله ورسوله ﷺ، فالله - سبحانه وتعالى - بعد أن بدأ بالتوحيد أولاً فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١٧] أتبع ذلك بإثبات الصفات التي تليق به فقال: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ فالتوحيد يستلزم إثبات الصفات، وهذا ما يناسب الفطرة السليمة والعقول المستقيمة.

وبيان ذلك أن الْمُتَوَحِّدَ المنفرد عن غيره لا بد أن يتفرد بشيء يتميز به ويكون هو التوحيد الْمُتَّصِفُ به أما الذي لا يتميز بشيء عن غيره ولا يوصف بوصف يلفت الأنظار إليه، فهذا لا يكون منفرداً ولا مُتَوَحِّدُاً ولا متميزاً عن غيره، فمثلاً لو قلت: فلان لا نظير له، سيقال لك في ماذا؟ تقول: في علمه أو في حكمته أو في غناه أو في ملكه أو في استوائه أو في أيِّ صفة تذكرها فلا بد من ذكر الوصف الذي يتميز به، لكن من العبث أن يقال لك: فلان لا نظير له، فيقال لك: في ماذا؟ فتقول: في لا شيء، أو تقول لا صفة له أصلاً.

فالله - وله المثل الأعلى - أثبت لنفسه أوصاف الكمال التي انفرد بها دون غيره

ونفى عن نفسه أوصاف النقص ليثبت تَوْحْدَهُ في ذاته وصفاته، فأثبت لنفسه الوجدانية في استوائه فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فاستواؤه له كيفية تليق به لا نعلمها ولا مثيل ولا شبيه له فيها. وأثبت الوجدانية في كلامه فقال: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، فكلامه بكيفية تليق به ليس كمثله شيء فيها ولا علم لنا بها، فمداركنا وإن استوعبت معنى كلامه فإنها لا تستوعب كَيْفِيَّةَ أداء الكلام، وأثبت لنفسه يَدَيْنِ لا مثيل ولا شبيه له فيهما فقال تعالى: ﴿قَالَ يَإِيلَيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ اسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، وكذا الحال في سائر الصفات، كما أنَّ طريقة السلف في إثبات الصفات تعتمد على أمرين:

١- النفي المجلد لصفات النقص والإثبات المفصل لصفات الكمال^(١): فالله - سبحانه وتعالى - نفى عن نفسه كُلَّ صفات النقص إجمالاً لا تفصيلاً فقال -تعالى- في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وفي سورة الإخلاص: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ وقد أثبت الله لنفسه صفات الكمال تفصيلاً فقال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]، وغير ذلك من الآيات التي عدَّد الله فيها أسماء وأوصافه مثبتاً لها ولكمالها وجلالها ومفصلاً في ذلك، واعلم أنَّ طريقة السلف في الإثبات والنفي عكس طريقة المعتزلة الأشعرية تماماً، فإنهم يميلون في الإثبات ويفصلون في النفي فمثال الإجمال في الإثبات ما فعله أهل الاعتزال حين أثبتوا وجود ذات الله فقط ونفوا عنه الصفات، ومثال التفصيل في النفي عندهم قولهم في مدح الله: ليس بجسم ولا شبح ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسة ولا بذي حرارة ولا

(١) انظر «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية د. محمد رشاد سالم (ط١) مؤسسة قرطبة سنة (١٤٠٦هـ)،

(٢/ ١٨٥)، «الرسالة التدمرية» ضمن مجموع الفتاوى (٤/ ٣).

رطوبة ولا يبوسة ولا طول ولا عرض ولا عمق ولا .. ولا .. إلخ، وهذا يماثل قول الأحمق في مدح الأمير: لست بزبال ولا كناس ولا خادم ولا مُتَسَوِّل ولا .. ولا ... إلخ، وكان يكفيه أن يقول: ليس لك نظير فيما رأت عيناى، كما كان يكفيهم أن يقولوا في مدح الله كما قال الله تعالى عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] لكنهم لا يرغبون في إثبات أي صفة لله فإن سألتهم: من تعبدون؟ قالوا: نعبد من لا صفة له، قيل: من لا صفة له يكون معدوماً بلا وجود، ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: الْمُعْطَلُ يَعْبُدُ عَدَمًا^(١) كما أن هذه الطريقة في الحقيقة طريقة ذم لا مدح، فالنفوس مفضورة على أن تمدح بالإجمال في النفي والتفصيل في الإثبات وليس العكس فتدبر!!.

٢- طريقة السلف في نفي النقص عن الله النفي المتضمن لإثبات كمال الضد^(٢): فإذا قال سبحانه: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، علمنا أن نفي السنة والنوم يتضمن كمال الضد وهو إثبات الكمال في حياته سبحانه وقِيُومِيَّتِهِ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، فيه نفي الظلم عن الله المتضمن لإثبات كمال الضد وهو منتهى العدل.

وهكذا في سائر ما ورد في الكتاب والسنة، وكل نفي لا يستلزم ثبوتاً لم يصف الله به نفسه، ولذا فإن طريقة الخلف من المعتزلة والأشعرية في نفي صفات النقص عن الله هي بذاتها عين النقص لأنهم إذا قالوا: الله ليس بجسم، وتساءل العقلاء: ماذا يكون إذا لم يكن جسماً هل يكون عرضاً؟ قالوا: ولا عرضاً، فماذا يكون إذا لم يكن عرضاً؟ هل يكون شبحاً؟ قالوا: ولا شبحاً، ولا صورة ولا لحمأ ولا دمأ ولا بذى

(١) انظر «درء العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦/٣٤٨، ١٠/٣٠٦) و«الأريالية» لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى (٥/١٩٦)، و«مسألة تحسين العقل وتقييحه» لابن تيمية ضمن الفتاوى (٨/٤٣٢) و«مسألة الأحرف» ضمن مجموع الفتاوى (١٢/٧٣).

(٢) «الرسالة التدمرية» لابن تيمية ضمن الفتاوى (٣/٣٥)، و«شرح العقيدة الأصفهانية» (٢/١١٧).

لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسة ولا بذي حرارة ولا رطوبة ولا يبوسة ولا طول ولا عرض ولا عمق، فيقال لهم: إن الله إذا نفى عن نفسه وصفاً أثبت كمال ضده، فماذا أثبتتم بهذا الكلام الفارغ من المدح غير النفي؟ يقول ابن تيمية: (فالنفي لا يكون مدحاً إلا إذا تضمن ثبوتاً وإلا فالنفي المحض لا مدح فيه ونفي السوء في نفي السوء والنقص عنه يَسْتَلْزِمُ إثبات محاسنه وكماله والله الأسماء الحسنَى، وهكذا عامة ما يأتي به القرآن في نفي السوء والنقص عنه يتضمن ثبات محاسنه وكماله كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فنفي أخذ السنة والنوم له يتضمن كمال حياته وقِيُومِيَّتِهِ^(١).

ويجدر التنبيه على أنه يجوز في باب الصفات وإثباتها استخدام قياس الأولى كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، فإنه من المعلوم أن كل كمال ونعت ممدوح لنفسه لا نقص فيه يكون لبعض الموجودات المخلوقة المحدثه فالرَّبُّ الخالق الصَّمَدُ الْقَيُّومُ هو أولى به وكلُّ نقص وعيب يجب أن يُنَزَّه عنه بعض المخلوقات المحدثه الممكنة فالرَّبُّ الخالق القدوس السلام هو أولى بأن يُنَزَّه عنه^(٢).

قال ابن تيمية: (الطريقة النبوية السلفية أن يستعمل في العلوم الإلهية قياس الأولى كما قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ إذ لا يدخل الخالق والمخلوق تحت قضية كلية تستوي أفرادها ولا يتماثلان في شيء من الأشياء بل يعلم أن كل كمال لا نقص فيه بوجه ثبت للمخلوق فالخالق أولى به وكل نقص وجب نفيه عن المخلوق فالخالق أولى بنفيه عنه^(٣)).

(١) انظر السابق (٣/ ٣٥)، وانظر الكلام على دعوة ذي النون ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٠/ ٢٥٠) وجواب أهل العلم والإيمان في أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ضمن مجموع فتاوى

شيخ الإسلام (١٧/ ١٤٢).

(٢) «العقيدة الأصفهانية» (٢/ ٧٤)، و«الفرقان بين الحق والباطل» لابن تيمية (١٣/ ١٦٤).

(٣) «الكيلانية» ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٢/ ٣٥٠).

محذورات القاعدة الثانية

من الأمور الهامة التي ينبغي للمؤخذ أن يحذر منها صيانة للقاعدة الثانية حتى لا يهدم إيمانه بما أثبتته الله لنفسه وما أثبتته رسوله ﷺ أن يحذر من نوعين من الضلال وهما التعطيل والتحريف المبني على التأويل الباطل وبيان ذلك فيما يأتي:

١- التعطيل: وهو ردُّ النصوص الثابتة في الكتاب والسنة ورفض محتواها وعدم التسليم لها وسببه اعتقاد المُعطل أن إثبات الصفات التي وردت في هذه النصوص يلزم منه التمثيل والتشبيه.

فالمُعطل جسّد صورة لربه في ذهنه تشبه صورة الإنسان، فوقع في محذورات القاعدة الأولى واعتقد التمثيل والتشبيه وزعم أيضاً أن ظاهر النصوص دلّ على ذلك، فأحس بالرفض التلقائي لهذه الصورة والرغبة في تنزيه الله عنها، وبدلاً من أن يعيب فهمه السيئ وظنه الآثم في كلام الله وجّه العيب إلى الكتاب والسنة وبدأ في التحامل على النصوص بالباطل، فادّعى أولاً أن ظاهرها باطل غير مراد في كلام الله عز وجل ثم حاول محو ما دلت عليه بأي طريقة وتعطيلها عن مدلولها الذي يطابق الحقيقة، كما روي عن الجهم بن صفوان الجد الأكبر للمعتزلة والأشعرية في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، قال: لو وجدت السبيل إلى أن أحكها من المصحف لفعلت^(١).

وكما روي عن بعض أهل الاعتزال من المُعطلّة أنه قال بعضهم لأبي عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة: (أريد أن تقرأ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، بنصب اسم الله ليكون موسى هو المُتكلّم لا الله، فقال أبو عمرو: هب أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ

(١) «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم»، أحمد بن إبراهيم عيسى، تحقيق زهير الشاويش (ط٣) المكتب الإسلامي بيروت سنة (١٤٠٦هـ) (٨٨/٢).

رَبُّهُ ﴿[الأعراف: ١٤٣]، فبهت المعتزلي﴾^(١).

فالمُعْطَل اعتقد التمثيل في النصوص، فاستواء الله في ذهنه يشبه استواء المخلوق وكلامه يشبه كلام المخلوق الذي يتكلم بفهم ولسان من أجل ذلك عَطَّلَ النصوص وأنكرها، وكما علمنا من محذورات القاعدة الأولى أن المُمَثِّل عَطَّلَ الصفة الحقيقية لله، فكذلك المُعْطَل ما عَطَّلَ إِلَّا لأنه مُثَّلٌ أولاً، ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: كُلُّ مُمَثَّلٍ مُعْطَلٌ وكلُّ مُعْطَلٍ مُمَثَّلٌ^(٢).

٢- التحريف: وهو تحريف الكلم عن مواضعه أو التأويل بغير دليل، لأن المتكلم يقصد شيئاً في كلامه يختلف عن المعنى الذي أرادته المؤول، والسبب الذي دفع أهل الضلال إلى التأويل الباطل لنصوص الكتاب والسنة، أن المُعْطَل بعد رفضه للنصوص بناء على اعتقاده فيها التمثيل والتشبيه كما سبق أراد أن يستر جريمة التعطيل حتى لا يقال في حقّه إنه يُكْذِبُ بأدلة الكتاب والسنة فأخفى جريمة التعطيل تحت شعار التأويل وادعاء البلاغة في فهم النصوص فاستبدل المعنى المراد من النصوص بمعنى بديل لا يقصده المتكلم، (رُويَ أنَّ أحمد بن أبي داود القاضي أشار على الخليفة المأمون أن يكتب على ستر الكعبة: (ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم) بدلاً من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فَحَرَّفَ كلام الله لينفي وصفه تعالى بأنه السميع البصير حيث اعتقد أن السَّمْعَ في حق الله لا بد أن يكون بأذن^(٣).

ويشبه هذا قول المعتزلة والأشعرية: الاستواء في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، معناه الاستيلاء والقهر، واليد في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ﴾ [ص: ٧٥] يد القدرة، وكل ذلك وأمثاله منكر من القول وتزوير في لغة العرب، لأن العرب عند التحقيق لا تعرف أبداً الاستواء بمعنى

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفى (ط٤) المكتب الإسلامي بيروت سنة (١٣٩١هـ)، (ص ١٨٢).

(٢) انظر «الرسالة التدمرية» (٣/٧، ٣/٤٩)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٢/٩٥).

(٣) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٤٦).

الاستيلاء والقهر، ولا اليد في مثل هذا السياق على وجه الخصوص بمعنى القدرة، ولذلك ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن التحريف بالتأويل أقبح من التعطيل والتكليف والتمثيل^(١) لأنه ما حرّف إلا لأنه عطّل وما عطّل إلا لأنه كيّف ومثّل فجمع أنواع الضلال في هذا الباب بتأويله الباطل.

ولا حجة لقول بعضهم: إن اللغة مرنة وحائلة للمعاني وفضفاضة تتسع لأنواع التأويل؛ لأن لها ضوابط معروفة لا يسعنا أن نخرج عن قواعدها، فالسلف استعملوا التأويل في عصرهم بمعنى غير ما يُعرّف الآن عند الأشعرية أو علماء الكلام، إذ تقيّدوا بما ورد في القرآن والسنة وما عرّف بين الصحابة والتابعين من معاني التأويل:

١- المعنى الأول: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام أو الحقيقة المعبّرة عن مدلول الكلام^(٢) وهذا المعنى هو الذي نطقت به آيات الكتاب، فلقد تكرّرت كلمة التأويل في القرآن في أكثر من عشرة مواضع كان معناها في جميع استعمالاتها، الحقيقة التي يؤول إليها الكلام كقوله سبحانه وتعالى عن يوسف عليه السلام: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ [يوسف: ١٠٠] ومن السنة قول عائشة رضي الله عنها: (كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن)^(٣) تعني أنه كان ينفذ في سجوده أمر الله له: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣] فتأويل الخبر عند السلف وقوعه، وتأويل الأمر تنفيذه، قال سفيان بن عيينة: (السنة هي تأويل الأمر والنهي فإن نفس الفعل المأمور به هو تأويل الأمر به ونفس الموجود المخبر عنه هو تأويل الخبر والكلام خبر وأمر)^(٤).

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ١٧٩، ٢/ ٤٢٠)، وانظر «مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة»

لابن قيم الجوزية طبعة مكتبة المتنبي القاهرة سنة (١٩٨١م، ١/ ٣٧)، و«الرسالة التدمرية» (٣/ ٤٨).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٣٤)، و«الرسالة التدمرية» (٣/ ٥٥).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأذان برقم (٧٧٥).

(٤) «الرسالة التدمرية» (٣/ ٥٦).

٢- المعنى الثاني للتأويل في مفهوم السلف هو: التفسير والبيان^(١) ويقصدون به كشف المعنى وتوضيح مراد المتكلم، وهذا التأويل كالتفسير يحمده ويرد باطله ومثاله دعاء الرسول ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»^(٢).

لكن التأويل ظهر له معنى جديد اشتهر في عرف المتأخرين من الفقهاء ورجال الأصول بمعنى: صرف الآية عن معناها الظاهر إلى معنى آخر بدليل من الكتاب والسنة^(٣) وقد وجد الخلف من المعتزلة الأشعرية بغيتهم في هذا التأويل واستخدموه بدليل أو بغير دليل ليضفوا الشرعية على آرائهم ويبرّزوا تعطيّلهم لأوصاف الله، وأذاعوا هذا المعنى حتى أصبح هو المقصود عند ذكر لفظ التأويل وتجاهلوا المعاني الواردة في القرآن والسنة، فصرفوا معاني النصوص الظاهرة إلى معان ابتدعوها بغير دليل وقاموا بليّ أعناق النصوص وزججها بصورة لا تخفى على عاقل فقالوا في الاستواء كما سبق: استيلاء وقهر هرباً من إثبات فَوْقِيَّةِ الله على خلقه، وقالوا: معنى في السماء أي عذابه وسلطانه، ومعنى اليدين القدرة، ومعنى الوجه الذات، ومعنى المجيء مجيء الأمر، ومعنى النزول نزول الرُّحْمَةِ، ومعنى الرضى إرادة الإكرام، والغضب إرادة الانتقام، والقدم مثل للردع والانزجار، وهكذا في أغلب الصفات حتى تشعر من أقوالهم بأن المتبادر إلى الذهن عند قراءة الكتاب والسنة معان باطلة واعتقادات فاسدة، وأنه كان ينبغي أن يكون القرآن وكلمات النبي في الأحاديث الواردة في مسائل الصفات بغير هذه الألفاظ حتى لا يتكلّفوا مشقة صرف الكلام عن معناه وتأويله بغير دليل.

قال القاضي أبو يعلى: (لا يجوز ردُّ هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها والواجب حملها على ظاهرها وأنها صفات لله لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا

(١) السابق (٣/ ٥٥)، و«درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٣٤).

(٢) صحيح أخرجه أحمد في «المسند» برقم (٢٢٧٤) والحاكم في «المستدرک» برقم (٦٢٨٠، ٣/ ٦١٥).

(٣) «الإكلیل فی التشابه والتأويل» لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨٨).

يُعْتَقَدُ التشبيه فيها لكن على ما رُوِيَ عن الإمام أحمد وسائر الأئمة .. كالزهري ومكحول ومالك والثوري ووكيع والأوزاعي والليث وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وابن عيينة والفضيل بن عياض وعبدالرحمن بن مهدي وأسود بن سالم وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد .. إلى أن قال: فيما يدل على إبطال التأويل أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها ولم يتعرَّضُوا لتأويلها ولا صرفها عن ظاهرها ولو كان التأويل سائغاً لكانوا إليه أسبق لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة^(١).

المبحث الثالث

وقد اشتمل على مايلي:

القاعدة الثالثة: الكَفُّ عن طلب الكيفية المتعلقة بالحقائق الغيبية

محذورات القاعدة الثالثة

١- تفويض معاني النصوص الذي وصم به السلف الصالح

٢- تقديم العقل على النقل في التعرف على أوصاف الله

القاعدة الثالثة

القاعدة الثالثة التي قام عليها اعتقاد السلف الصالح أنهم كفوا أنفسهم عن طلب كيفية الحقائق الغيبية لا سيما التي تتعلق بذات الله وصفاته، والدليل على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فقد شاء الله أن نعلم معاني النصوص

(١) انظر «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٥٦).

الدالة عليه وعلى أوصافه، ومنع عن علمنا العلم بكيفية ذاته وصفاته وأفعاله وكل ما يتعلق بكيفية الأمور في عالم الغيب حتى الروح التي فينا، قال الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

فوجب على العاقل أن يحترم عقله وأن يقف عند حدوده مُعَظِّمًا لكتاب ربه وسنة نبيه ﷺ، فالله تبارك وتعالى كيف مداركتنا بحيث لا نستوعب من العلوم إلا في حدود عالم الشهادة فقط، أما عالم الغيب فهو عالم حقيقي حجبته الله عنا تحقيقاً للابتلاء فترة الحياة الدنيا ثم ينكشف الغطاء عند الموت فنرى من حقائقه ما شاء الله تعالى.

ويجب التنبيه إلى أن الله إذا أخبرنا في كتابه عن شيء من عالم الشهادة دعانا إلى البحث عن كيفيته وخصائصه كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الناسية: ١٧]، وكقوله سبحانه: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]، أمّا إذا خاطبنا عن شيء من عالم الغيب خصّ نفسه بعلم كيفيته، فقال سبحانه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، أي لا يعلم حقيقة الغيبات التي أخبرنا الله عنها إلا الله، فأمرنا بالكف عن طلب الكيفية التي عليها تلك الحقائق لأن ذلك خارج عن إمكانيات حواسنا.

وإذا كان الله قد حجب عنا كيفية الحقائق في عالم الغيب، فإنه سبحانه وتعالى أولى من يُعرِّفنا بهذا العالم المُغَيَّبِ عنا، لأنه لا يخفى عليه شيء لا في عالم الغيب ولا في عالم الشهادة، كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾، ومن ثم إذا عرّفنا الله بنفسه في كتابه أو في سنة رسوله ﷺ أو عرفنا بشيء مما في عالم الغيب، وجب على كل من أسلم أن يُصَدِّقَ بخبره دون اعتراض، فمهمة العاقل تجاه النقل^(١)

(١) يقصد بالنقل الوحي المتمثل في كتاب الله وفي سنة رسوله ﷺ ويسمى أيضاً بالشرع أو السمع أو الخبر كقول أبي عمر بن عبد البر: (حديث النزول حديث ثابت من جهة النقل صحيح الإسناد لا يختلف أهل الحديث في صحته وهو منقول من طرق سوى هذه من أخبار العدول عن النبي ﷺ) انظر «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٢٥٤/٦) وكقول ابن تيمية: (والحكم المرتب على النقل الباطل باطل بالإجماع) «مجموع فتاوى ابن تيمية» ط مكتبة ابن تيمية (٢٧/٢٩١)، وكقوله أيضاً عن صفة الكلام

ولذا فإنَّ منهج السلف الصالح في العلاقة بين العقل والنقل يقوم على إظهار ما جاء في النقل من أوجه الكمال وأن العقل مطية للنقل يعمل الفكر ويبدل الجهد ليضع النصُّ فوق الرؤوس عالياً خفّاقاً، ويقوم خادماً له وداعياً إليه سعيداً بما ناله من شرف الخدمة^(١).

فمن المحال عند كل سلفي أن يتعارض العقل الصريح الواضح مع النقل الصحيح الثابت بل يشهد له ويؤيده، والسبب في ذلك أن المصدر واحد فالذي خلق العقل هو الذي أرسل إليه النقل، وهو سبحانه أعلم بصناعته لعقل الإنسان ومدى تفكيره فيما يصلحه أو يفسده، فإذا وضع الصانع برنامجاً لتشغيل صنعته وتوجيه الإنسان لتحقيق سعادته، علمنا أنه لو ظهر خلل أو تعارض بين العقل والنقل فليس ذلك بسبب نظام التشغيل، ولكن بسبب قلة الالتزام بمنهج الصانع واتخاذ البديل من النظم القاصرة، من أجل ذلك كان من المحال أن يضل الإنسان أو يشقى إذا اتبع هداية الله تعالى كما قال: ﴿فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣]، قال

= ونسبة القول إلى الله: (فالقول قد ورد في السمع مضافاً إلى الله) انظر «درء تعارض العقل والنقل»

(٣١٨/٢)، وكقوله: (وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وبينت أن ما جاء به الشرع الصحيح هو الذي يوافقه العقل الصريح) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٥/٢٠٨)، فالنقل أو الوحي أو الشرع أو السمع أو الخبر كلها عند علماء العقائد معان مترادفة تدل على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

(١) السلف جوزوا إعمال الفكر والعقل فيما يؤدي إلى إظهار الدين والعمل بمقتضى النقل والرد على المخالفين للكتاب والسنة، ولم يجوزوا أن يكون النقل مطية للعقل بحث يوجه الإنسان آيات القرآن وأدلة السنة في غير مسارها الذي نزلت من أجله، كما فعل أصحاب المدرسة العقلية عندما وضعوا انسقة فكرية في أذهانهم، كفروض يعملون على إثباتها وغايتهم من البحث في القرآن والسنة أن يجدوا بين الآيات والأحاديث ما يؤيد رأيهم ويدعم مذهبهم ولو بتعسف، وإن وجدوا في الأدلة ما يخالف مذهبهم قاموا بتأويل الآيات والأحاديث تأويلاً لا تحتملها النصوص ولا يقوم على دليل واضح أو قاموا برد الأحاديث الثابتة بالسند الصحيح بزعم أنها ظنية من رواية الأحاد التي لا تفيد اليقين في أمور الاعتقاد.

شيخ الإسلام ابن تيمية: (كل ما يدل عليه الكتاب والسنة فإنه موافق لصريح المعقول وأنَّ العقلَ الصريح لا يخالف النقل الصحيح، ولكن كثيراً من الناس يغلطون إما في هذا وإما في هذا، فمن عرف قول الرسول ومراده به، كان عارفاً بالأدلة الشرعية وليس في المعقول ما يخالف المنقول)^(١).

وقال أيضاً: (والمقصود هنا التنبيه على أن طرق السلف والأئمة الموافقة للطرق التي دل القرآن عليها وأرشد إليها هي أكمل الطرق وأصحها، وأكثر الناس صواباً في العقليات أقربهم إليهم كما أنَّ أكثرهم صواباً في السمعيات أقربهم إليهم إذ العقل الصريح لا يخالف السمع الصحيح بل يصدقه ويوافقه كما قال تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبا: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]^(٢).

وقال ابن قيم الجوزية: (ولهذا كان العقل الصريح موافقاً للنقل الصحيح، والشرعة مطابقة للفطرة يتصادقان ولا يتعارضان خلافاً لمن قال: إذا تعارض العقل والوحي قدّمنا العقل على الوحي فقبحاً لعقل ينقض الوحي حكمه ويشهد حقاً أنه هو كاذب)^(٣).

لو فرضنا أنه حدث تعارض بين العقل والنقل، فذلك لسببين لا ثالث لهما:

(١) انظر كتاب مسألة الحرف ضمن «مجموع الفتاوى» (٨١/١٢).

(٢) انظر شرح «العقيدة الأصفهانية» لابن تيمية (٨٠/٢) ومن بديع قوله أيضاً: (من قال بموجب نصوص القرآن والسنة أمكنه أن يناظر الفلاسفة مناظرة عقلية يقطعهم بها، ويتبين له أن العقل الصريح مطابق للسمع الصحيح) انظر كتاب «شرح حديث إن الله ينادي بصوت، ضمن مجموع الفتاوى» (٥٢٥/٦)، وقال أيضاً في كتابه «درء تعارض العقل والنقل» (٣٩/٧): (وما أثبتته السمع الصحيح الصريح لم يتفه عقل صريح، وحينئذ فلا يجوز أن يتعارض العقل الصريح والسمع الصحيح وإنما يظن تعارضهما من غلط في مدلولهما أو مدلول أحدهما).

(٣) انظر «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل»، لابن قيم الجوزية (ص ٣٠٢)، تحقيق محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي (ط ١)، دار الفكر، بيروت سنة (١٣٩٨هـ).

١- إما أن النقل لم يثبت فَيَتَمَسَّكُ مدعى التعارض بالأحاديث الضعيفة أو الموضوعية^(١).

٢- وإما أن العقل لم يفهم النقل ولم يدرك خطاب الله على النحو الصحيح^(٢).

(١) مثال ذلك: إذا نظر العاقل إلى بعض الأحاديث المنسوبة إلى رسول الله ﷺ أحدها يقول فيه: (إن أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب، فجرى بما هو كائن إلى الأبد) والآخر يقول فيه: (أول ما خلق الله العقل، فقال له أقبل، ثم قال: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقاً أشرف منك) والثالث يقول فيه: (أول ما خلق الله نوري) فالعاقل يقف حائراً بين هذه الروايات أي الأشياء خلق أولاً؟ فمن الخطأ التوفيق بين هذه الروايات قبل البحث عن ثبوتها، بل الواجب التثبت من النقل أولاً، وبالبحث وجد أن الحديث الأول ثابت صحيح أما الثاني والثالث فليس من كلام النبي ﷺ فالأول رواه الترمذي في كتاب تفسير القرآن برقم (٣٣١٩) (٤٢٤/٥) وصححه الشيخ الألباني، والحاكم في المستدرک برقم (٣٨٤٠) (٥٤٠/٢)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والبيهقي في السنن الكبرى برقم (١٧٤٨١) (٣/٩) وأبو يعلى في مسنده برقم (٢٣٢٩) (٢١٧/٤) والطبراني في الكبير (١٢٢٢٧) (٤٣٣/١١). أما الثاني فموضوع باتفاق انظر: «الشذرة في الأحاديث المشتهرة»، محمد بن علي بن محمد الدمشقي (٢٠٩/١)، تحقيق كمال بسيوني زغلول (ط١) دار الكتب العلمية بيروت سنة (١٤١٣هـ) و«كشف الخفاء ومزيل الإلباس» لإسماعيل بن محمد بن عبدالمهدي العجلوني (١/٧٢٣، ط٣)، دار إحياء التراث العربي بيروت سنة (١٣٥١هـ) و«إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن»، للغزالي (١/٣٦٣)، تحقيق خليل محمد العربي، (ط١)، مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة سنة (١٤١٥هـ)، و«أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب»، محمد بن السيد درويش الحوت (١/٣١٤)، تحقيق خليل الميس (ط٢) دار الكتاب العربي، بيروت سنة (١٤٠٣هـ)، و«الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعية»، تأليف علي بن محمد بن سلطان المروي (١/١٠٧)، تحقيق محمد لطفي الصباغ، (ط٢)، المكتب الإسلامي بيروت سنة (١٤٠٦هـ)، «التنكيب والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة سر السعادة»، لمحمد بن حسن أبو عبد الله (١/٢٤)، تحقيق أحمد البرزة، (ط١) دار المأمون للتراث، دمشق سنة (١٤٠٧هـ)، وأما الثالث فموضوع أيضاً، انظر الأثار المرفوعة في الأخبار الموضوعية، لمحمد عبدالحسي بن محمد عبدالحليم اللكنوي (١/٤٣)، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، (ط١) مكتبة الشرق الجديد، بغداد سنة (١٩٨٩م) و«كشف الخفاء ومزيل الإلباس» (١/٨٢٧).

(٢) مثال ذلك: ادعاء البعض بوجود التعارض بين قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَتَّبِعْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملئ: ١٦]، وقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، حيث فهموا من ظاهر الآيات التشبيه والتعيز والجسمية، وأن الله في استوائه سوف يشبه استواء الإنسان في الكيفية، كما ذهب إلى ذلك المعطلة أتباع الجهمية من المعتزلة والأشعرية، وظنوا أن الآيات متعارضة ولا بد من تأويلها بأي طريقة كانت طلباً للتنزيه فقالوا: الاستواء معناه استيلاء وقهر، مع أن ذلك باطل =

محدورات القاعدة الثالثة

يجب على الموحدين صيانة للقاعدة الثالثة الحذر من نوعين من الضلال:

١ - التفويض: فليس معنى أن السلف منعوا أنفسهم من الخوض في الكيفية التي دلت عليها النصوص وفوضوا العلم بها إلى الله أنهم منعوا أنفسهم أيضاً من معرفة معنى الكلام الذي ورد في الآيات والأحاديث عن أوصاف الله، فقد ادعى الخلف من الأشعرية أن مذهب السلف هو تفويض معاني هذه النصوص إلى الله حتى قال قائلهم:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهِ أَوَّلُهُ أَوْ فَوْضُ وَرَمَ تَنْزِيهِهَا

= لغة، وقالوا: معنى في السماء أي الملك الموكل بالعذاب في السماء، وهذا أشد قبحاً وتعسفاً، وهو معنا بذاته في كل الوجود، وهذا أقبح مما سبق، لأنه يلزمهم أن يكون الله في الحمام، وفي أخس الأماكن القدرة، تعالى الله عن ذلك؟ فاعتقادهم لم يخرجهم من التعارض، بل زادهم تحبطاً وحيرة، أما هذه الآيات في الحقيقة فليس بينها أي تعارض، وظاهرها مراد يدل على الله وحده، وعلى النحو الذي يتفرد فيه سبحانه بعلم الكيفية التي تليق به، قال أبو الحسن الأشعري -الذي انتسب إليه الأشعرية ظلماً وزوراً- يوضح الفهم الصحيح لصاحب العقل الصريح ويبين كيفية الجمع بين هذه الآيات، يقول: (السموات فوقها العرش، فلما كان العرش فوق السماوات قال: ﴿أَمِيتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ لأنه مستو على العرش الذي فوق السماوات وكل ما علا فهو سماء، والعرش أعلى السماوات وليس إذا قال: ﴿أَمِيتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ يعني جميع السماوات وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السماوات) فهو مستو على عرشه، وعرشه فوق سماواته، ويعلم ما نحن عليه، لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وليس بين الآيات أي تعارض يذكر، انظر «الإبانة عن أصول الديانة»، لأبي الحسن الأشعري (١٠٦/٢)، (١٠٧) تحقيق الدكتور فؤاد حسين (ط ١) دار الأنصار، القاهرة سنة (١٣٩٧هـ)، وانظر لطلب المزيد حول هذه الجزئية: «اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة» لأبي القاسم هبة الله اللالكائي (٣/ ٤٠١) وما بعدها تحقيق د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة الرياض (١٤٠٢هـ) و«العقيدة رواية أبي بكر الخلال» (٢/ ٧٨)، تحقيق عبدالعزيز عز الدين، دار ابن قتيبة، دمشق (١٤٠٨هـ) و«طيف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر»، لمحمد صديق حسن خان القنوجي (ص ٣٧)، تحقيق د. عاصم عبدالله القريوتي، شركة الشرق الأوسط للطباعة، الأردن (١٤٠٤هـ)، و«ذم التأويل» لأبي محمد عبدالله بن قدامة (٢/ ٤٥)، تحقيق بدر عبدالله البدر، الدار السلفية الكويت (١٤٠٦هـ).

ثم يقول في صفة المجيء والنزول: (فالسلف يقولون مجيء ونزول لا نعلمه)^(١).

وقال شيخهم أبو المعالي الجويني: (وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب سبحانه)^(٢).

ثم يستدلون بما ثبت عن مالك بن أنس أن رجلاً جاءه وقال له: يا أبا عبد الله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؟! فغضب مالك غضباً شديداً ثم قال: (الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة فإني أخاف أن تكون ضالاً وأمر به فأخرج)^(٣).

والحقيقة أنهم لم يفهموا قول مالك ولا يصلح دليلاً لهم على تفويض المعنى، لأنه فرّق في جوابه بين معنى الاستواء على العرش أو معنى الصفات بوجه عام وبين كيفية الاستواء على العرش أو كيفية الصفات بوجه عام، فالمعنى الوارد في النصوص معلوم لأن العقل يستوعب معنى الكلام العربي، أمّا الكيفية فلا يمكن التعبير عنها لا بكلام العرب ولا بكلام العجم، ولما غضب مالك على السائل غضب لأنه جاء يسأله عن كيفية الاستواء الغيبية التي تخرج عن جهاز الإدراك البشري عند الإنسان، فكيف سيجيبه؟ وهل سيخترع له جواباً يصف فيه الكيفية التي عليها استواء الله على العرش والإمام مالك يعلم أن ذلك قول على الله بلا علم؟ فالسائل إذا مبتدع، أما لو جاء السائل مالكا يسأله عن معنى الاستواء في لغة العرب التي خاطبنا الله بها؟ لما غضب عليه إذ أن حق السائل على أهل العلم أن يفهم معاني النصوص وقد أمره الله بذلك فقال: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، والجواب عند ذلك بين واضح، إذ أن استواء الله له وجود حقيقي ويعني في اللغة العلو والارتفاع، ومن ثم فإن معتقد الإمام مالك رحمه الله الذي يمثل مذهب السلف الصالح هو

(١) انظر كتاب «تحفة المريد على جوهر التوحيد»، طبعة المعاهد الأزهرية (ص ١٠٩).

(٢) «العقيدة النظامية»، مطبعة الأنوار القاهرة (سنة ١٩٤٨)، (ص ٢٣).

(٣) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (ص ١٧٧).

تفويض العلم بالكيفية إلى الله، أما المعنى فهو معلوم ظاهر من لغة العرب ومراد مفهوم من الآية، ولو قلنا كما قال الخلف في الأشعرية بأن مالكاً فوض العلم بالاستواء إلى الله أو فوض معنى الاستواء إلى الله، فإن هذا يماثل قولنا: إن كلام الله الوارد في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وما شابهه من نصوص الصفات كلام بلا معنى وهذا اللازم لم ينتبه له من زعم أن مذهب السلف هو التفويض في معاني النصوص لجهلهم بحقيقة المذهب السلفي، وإلا لو سألنا أحدهم: هل تعتقد أن كلام الله بلا معنى؟ فماذا يقول؟ وعلى ذلك فالقول بأن الاستواء غير معلوم أو لا نعلمه أو نجهله قول باطل، وكذلك القول بأن معنى الاستواء غير معلوم قول باطل أيضاً، فيجب الحذر من تفويض المعنى، أما القول بأن كيفية الاستواء فقط أو الكيفية التي دلت عليها نصوص الصفات فقط غير معلومة أو مجهولة لنا فهو الحق الذي دلت عليه الأدلة.

قال ابن تيمية: (وقد بين مالك أن الاستواء معلوم كما أن سائر ما أخبر به معلوم ولكن الكيفية لا تعلم ولا يجوز السؤال عنها لا يقال: كيف استوى؟ ولم يقل مالك كيف معدوم، وإنما قال كيف مجهول، فإن قيل: معنى قوله الاستواء معلوم أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه، قيل: هذا ضعيف فإن هذا من باب تحصيل الحاصل فإن السائل -الذي سأل عن كيفية الاستواء- قد علم أن هذا موجود في القرآن وقد تلا الآية، وأيضاً فلم يقل -الإمام مالك- ذكر الاستواء في القرآن ولا إخبار الله بالاستواء وإنما قال: الاستواء معلوم، فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم لم يخبر عن الجملة، وأيضاً فإنه قال والكيف مجهول ولو أراد ذلك لقال معنى الاستواء مجهول أو تفسير الاستواء مجهول أو بيان الاستواء غير معلوم فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الاستواء وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه لو قال في قوله: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، كيف يسمع وكيف يرى؟ لقلنا: السمع والرؤيا معلوم والكيف مجهول ولو قال: كيف كلّم موسى تكليماً؟ لقلنا:

التكليم معلوم والكيف غير معلوم^(١).

٢- تقديم العقل على النقل: المحذور الثاني للقاعدة الثالثة، وجوب الحذر من تقديم العقل على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، لأن ذلك ينافي معنى الإسلام والإذعان لرب العالمين، فالله أرسل الوحي وأمرنا بتصديق ما جاء فيه من أخبار وتنفيذ ما جاء فيه من أوامر، وقد أمرنا بتوحيده وإفراذه عمن سواه وأن نقف عند حدود مداركنا، فهو ليس كمثله شيء مما نرى أو نسمع في عالم الشهادة فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، إذا تطاول العقل وأخذ يقيس شيئاً من عالم الغيب على أحكام عالم الشهادة، كقولهم لو كان على العرش لكان محمولاً، أو لو اتصف بالمجيء لفصل القضاء لكان متحركاً وكل متحرك محدث، أو لو كانت له يد لكان له أعضاء وجوارح وغير ذلك من أحكام العقل التي يخضع لها المخلوق لا الخالق، إذا فعل العقل ذلك لم يوحّد الله في أوصافه لأن الله لا يقاس على خلقه أبداً لا بقياس تمثيلي ولا بقياس شمولي كما ورد في محذورات القاعدة الأولى فنحن ما رأيناه وما رأينا له مثيلاً، فكيف نظلم أنفسنا ومحاكم أوصافه إلى القوانين التي تحكم أوصاف البشر، قال شيخ الإسلام في بيان طريقة السلف: (من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنة فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه ولا ذوقه ولا معقوله ولا قياسه ولا وجده فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعية والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس ولا بذوق ووجد ومكاشفة ولا قال قط قد تعارض في هذا العقل والنقل، أو يجب تقديم العقل على النقل يعني القرآن

(١) «الإكليل في التشابه والتأويل» (١٣/٣٠٩).

والحديث وأقوال الصحابة والتابعين أو إما أن تُقَوِّض وإما أن تُؤَوَّل^(١).

المبحث الرابع

وقد اشتمل على مايلي:

القاعدة الرابعة: الإيمان بما جاء في الوحي كله سواء في الأسماء والصفات أو في سائر الموضوعات الأخرى

محذورات القاعدة الرابعة

١- بدعة المعتزلة في إثبات الأسماء ونفي الصفات

٢- بدعة الأشعرية في إثبات سبع صفات دون غيرها مما ورد في النقل

القاعدة الرابعة

القاعدة الرابعة التي قام عليها اعتقاد السلف الإيمان بما جاء في الوحي كله، سواء في الأسماء والصفات أو في سائر الموضوعات الأخرى، فالوحي وحدة واحدة لا بد من أن نذعن له كله ونُسَلِّمَ بكل ما جاء فيه من عند الله على وجه المحبة والتعظيم، لعلمنا أن الله يريد لنا الخير، وهو أعلم بما ينفعنا من أنفسنا، وهذا معنى الإيمان في حديث سفيان بن عبد الله الثقفي حيث قال: قلت يا رسول الله، قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحداً بعدك، قال: «قل آمنت بالله فاستقم»^(٢) فإذا أخبرنا الله بشيء

(١) انظر «الفرقان بين الحق والباطل ضمن مجموع الفتاوى» (٢٩ / ١٣)، و«درء تعارض العقل والنقل» (٤ / ١)، وما بعدها.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان برقم (٥٥).

صدقناه في كل ما أخبر، وإذا أمرنا الله بأمر نفذناه في كل ما أمر، ونستقيم على ذلك مدى الحياة فهذا مقتضى الإيمان.

أما الإيمان ببعض الكتاب ورد البعض الآخر وتعطيله عن مدلوله الحقيقي، أو لي أعناق النصوص بالتحريف أو التاويل المتعسف لتسير الأدلة في غير اتجاهها كمطية يركبها صاحب الأهواء يوجهها حيث يشاء، فهذا عمل اليهود لعنهم الله حيث قال تعالى في وصفهم: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] قال عبدالله بن عباس رضي الله عنهما: (هم أهل الكتاب جزءوه أجزاء فآمنوا ببعضه وكفروا ببعضه) وقال الله تعالى في شأنهم: ﴿أَفْتَوْمُنُونَ بِنِعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

وقال عن تبديلهم كلام الله بالتاويل الباطل: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨] وقال أيضاً: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمِعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمِعْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦].

وقد فعل أغلب أهل الكلام فعل اليهود لما قال الله لهم: ﴿ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ أي حط عنا خطايانا واغفر لنا، فبدلوا كلام الله وزادوا نوناً وقالوا: (حنطة) أي نريد القمح والشعير، فقال تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٩] (١).

(١) انظر حديث أبي هريرة في «صحيح البخاري» طبعة، دار ابن كثير بيروت (سنة ١٩٨٧م) (٣/١٢٤٨).

وقال الله لأهل الكلام من الخلف^(١): ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ فزادوا لأمأ وقالوا: استولى عليه وقهر فما أشبه نون اليهود بلام أهل الكلام^(٢) وقد وضع علماء الكلام من الأشعرية وغيرهم لأنفسهم قانوناً عقلياً يحكمون به على ما ورد في الكتاب والسنة وخصوصاً في مسائل الصفات فما وافقهم أخذوا به وأيدوه وما خالفهم أنكروه وأولوه، قال ابن تيمية: (وهذا يشبه ما وضعته النصارى من أمانتهم التي جعلوها عقيدة إيمانهم وردوا نصوص التوراة والإنجيل إليها لكن تلك الأمانة اعتمدوا فيها على ما فهموه من نصوص الأنبياء أو ما بلغهم عنهم وغلطوا في الفهم أو في تصديق الناقل كسائر الغالطين ممن يحتج بالسمعيات فإن غلطه إما في الإسناد وإما في المتن، وأما هؤلاء فوضعوا قوانينهم على ما رأوه بعقولهم وقد غلطوا في الرأي والعقل فالنصارى أقرب إلى تعظيم الأنبياء والرسول من هؤلاء، لكن النصارى يشبههم من ابتدع بدعة بفهمه الفاسد من النصوص أو بتصديقه النقل الكاذب عن الرسول كالخوارج والوعيدية والمرجئة والإمامية وغيرهم بخلاف بدعة الجهمية والفلاسفة فإنها مبنية على ما يقولون هم بأنه مخالف للمعروف من كلام الأنبياء وأولئك يظنون أن ما ابتدعوه هو المعروف من كلام الأنبياء وأنه صحيح عندهم)^(٣).

وقد عبر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن وحدة المنهج السلفي وعمومه في معرفة أوصاف الله بأصلين شريطين يوضحان هذه القاعدة:

(١) الخلف: اصطلاح لمن تحقق فيه شرطان، شرط منهجي وهو: كل من قَدَّمَ العقل على النقل أو قَدَّمَ الرأي على الكتاب والسنة وشرط زمني: كل من أعقب القرون الفاضلة أو عصر خير القرون، ويراد بهم المعتزلة والأشعرية أتباع الجهمية، انظر «درء تعارض العقل والنقل» (٥/٣٧٨)، و«مذهب السلف في الاعتقاد» لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى (٤/١٥٨) و«قطب الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر» لمحمد صديق حسن خان القنوجي تحقيق د. عاصم عبدالله القريوتي نشر شركة الشرق الأوسط، الأردن (سنة ١٤٠٤هـ)، (ص ١٧٤)، «أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات» تأليف مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي تحقيق شعيب الأرناؤوط (ط ١) مؤسسة الرسالة بيروت (سنة ١٤٠٦هـ)، (ص ٤٦).

(٢) «مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة لابن قيم الجوزية» (١/٣٧).

(٣) «درء تعارض العقل والنقل» (١/٨).

١- الأصل الأول: القول في الصفات كالقول في الذات، فإن الله ليس كمثله شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فإذا كان لذات الله وجود حقيقي لا يماثل سائر الذوات من المخلوقات، فالذات متصفة بصفات حقيقية لا تماثل سائر الصفات، فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟ وما كيفية أوصافه؟ قيل له: كيف هو؟ فإن قال: أنا لا أعلم كيفية ذاته قيل له: ونحن لا نعلم كيفية صفاته، ولا كيفية استوائه إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه واستوائه ونزوله وأنت لا تعلم كيفية ذاته؟ وإذا كنت تقر بأن له ذات حقيقية لا يماثل شيء في ذلك، وهو مُتَّصِف بصفات الكمال التي لا يُشابهه فيها سمع المخلوق وبصره وكلامه ونزوله واستوائه وسائر أوصافه^(١).

٢- الأصل الثاني: القول في الصفات كالقول في بعض فلا يجوز أن ثبت بعض الصفات وننازع في باقي الصفات أو نردها بالتعطيل والتأويل بغير دليل لأن منهج السلف واحد في كل الصفات، إما أن تثبت الجميع وتكون مؤمناً أو ترد الجميع وتكون جاحداً معطلاً، أما إثبات البعض ورد البعض تحت أي حجة فهذا عمل اليهود كما سبق وهو أشد بطلاناً لأنه استخفاف بكلام الله ونوع من العبث بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

محذورات القاعدة الرابعة

يجتزز بالقاعدة الرابعة في صفات الله من بدع المعتزلة والأشعرية:

أولاً: بدعة المعتزلة في إثبات الأسماء ونفي الصفات

ابتدع أهل الاعتزال معنى جديداً للتوحيد غير ما عرف بين الصحابة والتابعين وعلماء السلف فقالوا: التوحيد إثبات الأسماء ونفي الصفات، فجعلوا القرآن عزين

(١) «الرسالة التدمرية ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣/ ٢٥).

يقبلون منه ما يوافق آراءهم الفاسدة ويعطلون ما يخالفها، ومعنى قولهم بإثبات الأسماء ونفي الصفات أنهم أثبتوا وجود ذات الله فقط بلا أي صفة لها، وجعلوا أسماء الله الدالة عليها أسماء فارغة من الأوصاف بلا مسمى فقالوا: هو العليم لكن لا يتصف بصفة العلم، كقولك فلان اسمه سعيد، لكنك لو بحثت عن صفة السعادة فيه ربما يكون سعيداً أو شقياً، فإن كانت الأولى قلنا: سعيد اسم على مسمى وذاته متصفة بصفة السعادة، وإن كانت الثانية قلنا: سعيد اسم فارغ من المسمى وذات بلا صفة لأنه شقي، فإسماء الله عند السلف أسماء على مسمى فهو الغني ويتصف بالغنى لا الفقر، وهو القوي يتصف بصفة القوة لا الضعف، وهو السميع يتصف بصفة السمع تعالى الله عن ضدها وهكذا في سائر الأسماء والصفات، ولهذا كانت أسماءه حسنى وعظمى ولا تكون حسنى وعظمى بغير ذلك، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فدعاء الله بها أن يقول الفقير: يا غني أغني بفضلك عمن سواك، ولولا يقين الداعي الفقير أن الله غني ولا نظير له في غناه ما دعاه، وأن يقول الضعيف: يا قوي قوّني، فلولا يقينه أنه - سبحانه - لا شبيه له في قوّته ما دعاه، وهكذا يعلم أصحاب الفطرة السليمة فطرة التوحيد أن الله يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء بسبب العظمة في أوصافه كما قال: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَلَيْسَ اللَّهُ قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ﴾ [النمل: ٦٢]، فعلم العقلاء أنه لا يجيب المضطر إذا دعاه وهو عاجز لا صفة له مطلقاً، فمن يجيب أهل الاعتزال إذا كان معبودهم بلا صفة عندهم وأسماءه فارغة بلا مسمى.

وهذا المذهب الخبيث يترتب عليه أن قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، لا قيمة له عندهم، وكذلك تعداد الأسماء الحسنى في قوله ﷻ: «إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً من أحصاها دخل الجنة»^(١)، لأن تعدد الأسماء الحسنى أو الدعاء بها مبني على إثبات الصفات التي تضمنتها الأسماء، وأيُّ

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشروط برقم (٢٧٣٦).

نقص في حق الله أعظم من أن يكون الله عز وجل لا صفة له عند المعتزلة - تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً-، إن الواحد منّا لا يقبل هذا على نفسه، فلو قال لك قائل: أنت لا صفة لك عندي، ربما خاصمته دهرأ لأن الفطرة مجبولة على إثبات الأوصاف الحميدة، فمن العجب أن يثبتوا لأنفسهم أجود الأوصاف وينفون عن الله الذي ليس كمثله شيء سائر أوصاف الكمال، ومن ثم لا بد من الإيمان بصفات الله كالإيمان بوجود ذاته، فالقول في الذات كالقول في الصفات سواء بسواء^(١).

ثانياً: بدعة الأشعرية في إثبات بعض الصفات ورد البعض

ويجب على المسلم أيضاً أن يحترز بالقاعدة الرابعة من بدع الأشعرية حيث ابتدعوا تقسيماً عجيباً في صفات الله على أهوائهم، فقالوا عن الصفات التي أثبتوها: الوجود صفة نفسية والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية صفات سلبية، والقدرة والإرادة والعلم والحياة والكلام والسمع والبصر صفات معاني أو معنوية، وبقيت الصفات الواردة في القرآن والسنة خبرية تدل على التشبيه وظاهرها غير مراد لأنه باطل قبيح لا يثبت العقل، حتى قال قائلهم كما سبق^(٢):

وكل نص أو هم التشبيه أوله أو فَوْض ورم تنزيهاً

ولو سألناهم: لم أثبتتم قدرته سبحانه وإرادته وعلمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره مع أنها وردت في الكتاب والسنة ونفيت صفة المحبة والرضى والغضب والاستواء والعلو والجمي وسائر الصفات الخبرية مع أنها أيضاً وردت في الكتاب والسنة؟ قالوا: لأن الصفات التي أثبتناها لا تدل على التشبيه، أما الصفات التي نفيناها تدل على التشبيه، فيقال لهم: العقلاء لا يقرون هذا، فالقول في الصفات كالقول في بعض، فإما

(١) انظر للمزيد في هذا الموضوع «المسألة المصرية في القرآن لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى» (١٢/١٨٣)،

و«بيان تلبس الجهمية» (١/٥١٦)، و«درء تعارض العقل والنقل» (٥/١٩، ٣٤).

(٢) انظر (ص ١٨)

أن تقولوا بالتمثيل الباطل في الذات وجميع الصفات كما فعل الممثل وقال: إرادة الله مثل إرادة المخلوق، ومعلوم أن هذا كذب على الله وقياس باطل محرم، وإما أن تقولوا كما قال أهل التوحيد: إرادة الله تليق به، وإرادة المخلوق تليق به والله ليس كمثل شيء في إرادته ومحبه ورضاه وغضبه واستواءه وعلوه وسائر الصفات الثابتة في الكتاب والسنة كما هو اعتقاد أهل الحق، أما أن يأتي صاحب المذهب الأشعري بمججع عقلية سقيمة ينفي بها ما يشاء ويثبت من صفات الله فالعقل لن يسأم من مقارعة الحجة بالحجة، فإن قال: نفيت الغضب لأنه غليان دم القلب لطلب الانتقام، وهذا لا يجوز على الخالق - سبحانه وتعالى -، قيل له: والإرادة التي أثبتتها ميل القلب إلى جلب منفعة أو دفع مضرة، وهذا لا يجوز على الخالق - سبحانه وتعالى -، فإن قال: هذه إرادة المخلوق أما إرادة الخالق فليست كذلك، قيل له: وهذا الغضب الذي وصفته غضب المخلوق، أما غضب الخالق فليس كذلك، وهذا لازم في كل صفة أثبتتها أو نفاها.

قال ابن تيمية: (الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام .. فلو قدر أن هذا هو حقيقة غضبنا لم يلزم أن يكون غضب الله تعالى مثل غضبنا كما أن حقيقة ذات الله ليست مثل ذاتنا فليس هو مماثلاً لنا لا لذاتنا ولا لأرواحنا وصفاته كذاته)^(١).

وقال أيضاً عن الأشعرية: (فإن قالوا: الغضب هو غليان دم القلب لطلب الانتقام، والوجه هو ذو الأنف والشفيتين واللسان والخذ أو نحو ذلك، قيل لهم: إن كنتم تريدون غضب العبد ووجه العبد فوزانه أن يقال لكم: ولا يعقل بصر إلا ما كان بشحمة، ولا سمع إلا ما كان بصماخ ولا كلام إلا ما كان بشفتين ولسان ولا إرادة إلا ما كان لاجتلاب منفعة أو استدفاع مضرة، وأنتم تثبتون للرب السمع والبصر والكلام والإرادة على خلاف صفات العبد، فإن كان ما تثبتونه مماثلاً لصفات العبد لزمكم التمثيل في الجميع، وإن كنتم تثبتونه على الوجه اللائق بجلال الله تعالى من

(١) «الرسالة الأكملية ضمن مجموع الفتاوى» (١١٩/٦)، و«الرسالة التدمرية» (١٧/٣).

غير مماثلة بصفات المخلوقات، فأثبتوا الجميع على هذا الوجه المحدود ولا فرق بين صفة وصفة، فإن ما نفيتموه من الصفات يلزمكم فيه نظير ما أثبتموه، وإما أن تعطلوا الجميع وهو ممتنع، وإما أن تُمَثِّلُوهُ بالمخلوقات وهو ممتنع، وإما أن تثبتوا الجميع على وجه يختص به لا يماثله فيه غيره وحينئذ فلا فرق بين صفة وصفة، فالفرق بينهما بإثبات أحدهما ونفي الآخر فراراً من التشبيه والتجسيم قول باطل يتضمن الفرق بين المتماثلين والتناقض في المقاليتين^(١).

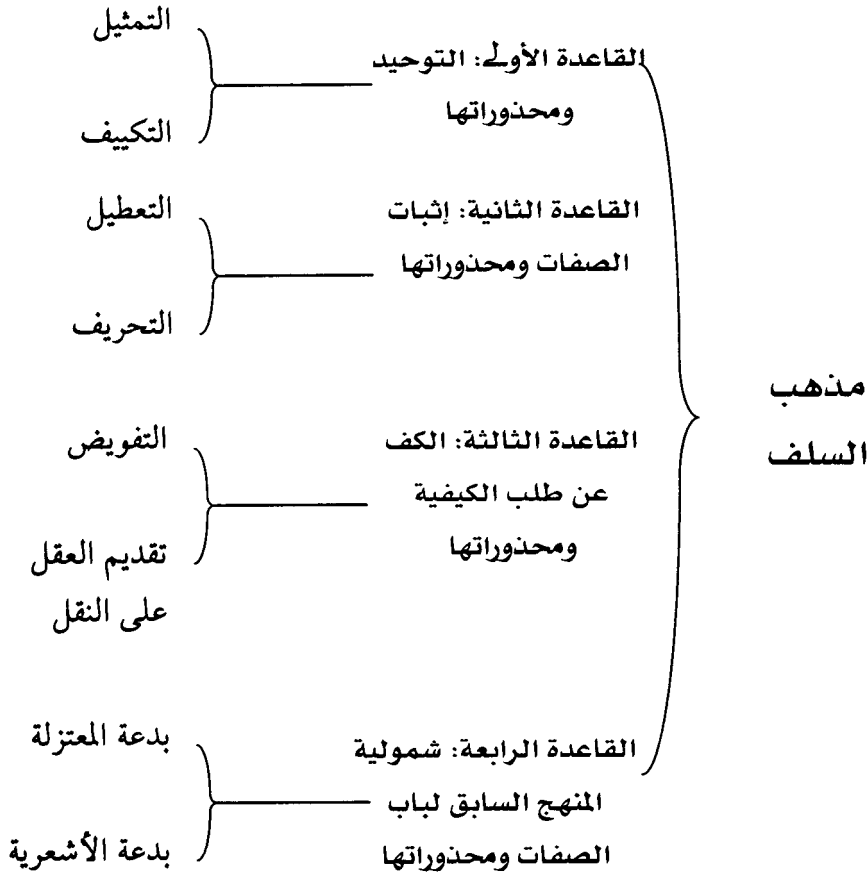
(١) «رسالة في مسألة تأويل الصفات ضمن مجموع الفتاوى» (٤٦/٦).

الخاتمة

إن من أسلم الضوابط الشمولية التي وضعت لتوضيح مذهب السلف في موضوع الأسماء والصفات هو ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- حيث قال: (ومذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ونعلم أن ما وصف الله به من ذلك فهو حق ليس فيه لغز ولا أحاجي، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه، لا سيما إذا كان المتكلم أعلم الخلق وأفصحهم في البيان والدلالة والإرشاد، وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته ولا في أفعاله)^(١).

فجاءت هذه الكلمات مُعبّرة عما دلت عليه النصوص القرآنية والأحاديث النبوية في هذا الباب بمجموعها، منبهاً على مواطن الانحراف وتسلسله من أعلاه إلى أدناه في عبارة بليغة موجزة فلو نظرنا إلى محذورات القواعد السابقة كما هو مبين في الشكل التالي:

(١) «الأربيلية ضمن مجموع الفتاوى» (١٩٥/٥)، و«العقيدة الأصفهانية» (٢٥/٢)، و«العقيدة الواسطية» (١٣٠/٣)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (٢٥٠/١١)، و«الكيلانية» (٤٤٦/١٢)، وقاعدة في الكلام على المرشدة لابن تيمية» (٤٨٠/١١).



فلو تأملنا المحذورات في هذا الشكل لظهر لنا ما ذكره شيخ الإسلام من أن كثيراً من الناس يتوهم في بعض الصفات أو كثير منها أو أكثرها أو كلها أنها تماثل صفات المخلوقين ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه فيقع في أربعة أنواع من المحاذير:

أحدها: كونه مثلاً ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل.

الثاني: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطَّله بقيت النصوص مُعَطَّلة عما دلت

عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله فيبقى مع جنائته على النصوص وظنه السيء الذي ظنه بالله ورسوله حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله والمعاني الإلهية اللائقة بجلال الله تعالى.

الثالث: أنه ينفي تلك الصفات عن الله عز وجل بغير علم فيكون مُعْطَلاً لما يستحقه الرب.

الرابع: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الأموات والجمادات أو صفات المعدومات فيكون قد عَطَلَ به صفات الكمال التي يستحقها الرب ومثله بالمنقوضات والمعدومات وعَطَلَ النصوص عما دلت عليه من الصفات وجعل مدلولها هو التمثيل بال مخلوقات فيجمع في كلام الله وفي الله بين التعطيل والتمثيل فيكون ملحداً في أسماء الله وآياته^(١).

فذكر رحمه الله في عبارته السابقة الجامعة المانعة قواعد مذهب السلف الصالح، وحذّر من التمثيل والتكليف والتعطيل والتحريف والتفويض، فهذه خمسة أنواع متدرجة في الانحراف وقع فيها المخالفون من الخلف أعلاها وأشرها وأقبحها هو التأويل الباطل الذي سمّاه شيخ الإسلام بالتحريف ولذلك بدأ به جملة المحذورات لأنه مبني على التعطيل، والتعطيل سببه التكليف والتكليف مرادّه إلى التمثيل، ثم تَبَّه بعد ذلك على تفويض معاني النصوص والنظر إليها على أنها كاللغة الأعجمية والألغاز والأحاجي وأن ذلك مخالف لمذهب السلف، وبَيَّنَ أيضاً شمولية هذا المنهج لكل ما ثبت عن الله ورسوله في باب الأسماء والصفات، فمن أراد النجاة فعليه اتباع من سلف وترك ما أحدثه الخلف.

(١) «الرسالة التدمرية» (٣/ ٤٨).